

المصدر :

المجلة

التاريخ :

18-02-2007

1410

العدد :

الصفحات :

44

19

المسلسل :

ملف صحفي

ملف خاص تنفرد بنشره «المجلة»

الأمير سلطان بن عبدالعزيز

رجل الدولة ومؤسس مفاهيم

العمل الخيري الإنساني

المصدر :
التاريخ : 18-02-2007
العدد : 1410
المجلد : 19
الصفحات : 45
المجلة

مساعد وزير الدفاع والطيران لشؤون الطيران المدني الأمير فهد بن عبد الله - «المجلة»:
الأمير سلطان قائد الطيران المدني السعودي إلى

إنشاء أكبر منظومة جوية في الشرق الأوسط

حوار: طلال الطريقي

● في البداية نود أن نتحدثنا عن جهود سلطان في الرقي بمستوى الطيران المدني في السعودية؟

- الإجابة عن مثل هذا السؤال قد تطول، إذ إن جهود الأمير سلطان وإنجازاته في مجال الطيران المدني أكثر من أن تحصى في عجلة، ولكن يمكنني القول باختصار: إن ما شهده قطاع الطيران المدني يعطي السعودية الحق في أن تفخر بما أنجزته في هذا المجال من منشآت حضارية، تمثلت في إنشاء أكبر منظومة للطيران المدني في الشرق الأوسط، وما شهدته من تطوير وتحديث في عصر يعد فيه الطيران الوسيلة الأولى للمواصلات والنقل عالمياً، الأمر الذي أولاه ولي العهد عناية ورعاية خاصتين.

وتواصلت جهوده حتى أصبحت في بلادنا شبكة مطارات حديثة، توفر خدمات نقل جوي للمواطنين والمقيمين والزائرين، وتتمتع بمستوى راقٍ، وتغطي أكبر مساحة ممكنة من أراضيها المترامية الأطراف، وقد فاقت تكلفة إنشاء تلك المطارات 60 بليون ريال سعودي. كما وصلت تكاليف تشغيلها وصيانتها بليون ريال سنوياً، حتى أصبح لدى السعودية واحدة من أحدث وأفضل البنى التحتية للطيران المدني، إذ تضم شبكة مطاراتها الآن 27 مطاراً مديناً، أربعة منها دولية.

والتطور المذهل الذي تشهده صناعة الطيران المدني عالمياً، خلال العقود الأربعة الماضية، خصوصاً في مجال هندسة المطارات وأنظمة الملاحة والمراقبة الجوية، فضلاً عن زيادة الطلب المتنامية على الحركة الجوية، وحرص الأمير سلطان كل الحرص على أن تواكب صناعة النقل الجوي في السعودية هذا التطور وتلك المتغيرات العالمية، فوفقاً لتوجيهاته ومتابعته المستمرة؛ تم إنشاء المطارات بناء على دراسات مستفيضة، أخذت في الاعتبار الكثافة السكانية لكل منطقة، وعلاقة كل منطقة ببقية المناطق الأخرى، وحجم الأنشطة الاقتصادية والتجارية والسياحية القائمة والمتوقعة، حيث لا يكتفى بتلبية احتياجات تلك الأنشطة فحسب، بل تلعب دورها كمحرك رئيس للاقتصاد، كما أخذت في الاعتبار تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، ويتم وفقاً لذلك إنشاء وتطوير المطارات وفق أعلى المواصفات والتصاميم الهندسية والمعمارية، كما يتم تجهيزها بأحدث المعدات والتقنيات والنظم الملاحية والتشغيلية، حتى غدت شبكة مطاراتنا من المراكز الأساسية التي تلعب دورها كمحرك قوي، يدعم النهضة للتنمية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتشهد تلك المطارات التي أضحت مراكز حضارية ومدناً قائمة بذاتها؛ إقبالا يتزايد عاماً بعد آخر، حتى وصل عدد المسافرين عبر تلك المطارات عام 2006 إلى ما يزيد على (36,6) مليون مسافر، كما زادت حركة الشحن الجوي على (500) طن، وبلغت عمليات الطيران التجارية في تلك المطارات أكثر من (288) ألف عملية خلال العام نفسه، واستقطبت مطارات السعودية الدولية (44) شركة طيران عالمية.

ويعد اكتمال مرحلة البناء والتشييد، واكتمال البنى التحتية، تدخل صناعة النقل الجوي حالياً بتوجيهات من الأمير سلطان مرحلة جديدة، اقتضتها طبيعة المستجدات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، المتمثلة في مشروعات التحديث والتطوير لمرافق المطارات ومنشآتها وأنظمتها وأجهزتها ومعانيها الملاحية، وتأتي أبرز ملامح هذا التطور والتحديث في العديد من المشروعات



الأمير فهد بن عبد الله

الضموحة، التي دخل بعضها حيز التنفيذ، وفي مقدمتها مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الذي يستهدف تطويراً جذرياً للمطار، نظراً لتنامي الطلب عليه، والذي فاق طاقته الاستيعابية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حركة المسافرين في هذا المطار بلغت عام 2006 أكثر من (15) مليون مسافر، ولذلك رأى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ضرورة تطوير توسعة هذا المطار، الذي يعد بوابة للحرمين الشريفين، حيث وقع ولي العهد مؤخراً عقد تأهيل وتطوير مرافقه مع شركة المباني، الذي يعد أول عقد ضمن عقود مشروع



■ على الرغم مما تشهده حركة

الطيران المدني في العالم من تحديات وصعوبات، إلا أن الطيران المدني السعودي أثبت قوته وتماسكه في وجه مثل هذه التحديات، إضافة إلى أنه حقق إنجازات تعد رائدة في هذا المجال، ولعل تاريخ الطيران المدني السعودي حافل بالإنجازات على مدى العقود الماضية، إذ شهد فترات متوالية، برعاية ومتابعة ولي العهد

السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولتسليط الضوء على جهوده في ذلك، التقت (المجلة)

مساعدته لشؤون الطيران المدني الأمير فهد بن عبد الله، الذي استعرض هذه الجهود، وأكد نجاح الخطط والمشروعات المستقبلية التي يوليها ولي

العهد السعودي اهتمامه ودعمه، لينشئ قطاع الطيران المدني

السعودي أكبر منظومة للطيران المدني في الشرق الأوسط،

ويصل بذلك إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال،

ويواكب تطوراتها المستمرة... كما كشف الأمير فهد أن هناك

توجها إلى زيادة القبول في تدريب الطيارين السعوديين،

بما يواكب الزيادة والتوسع في الاحتياجات التشغيلية. وأكد أن

أكاديمية الأمير سلطان لعلوم الطيران تعمل على الاكتفاء

الذاتي في برامج إعداد الطيارين والمتخصصين في نظم السلامة

الجوية وصيانة الطائرات، لتعزيز المكانة التنافسية بين

كبرى شركات الطيران في العالم، ونفى أن تكون هناك نية إلى

توسيع نشاط بعض المحطات الإقليمية إلى الخدمة

الدولية، حتى يتم التأكد من فاعلية مثل هذه الخطوة...

فألى تفاصيل الحوار:

وتطوير خدمات الشحن. كما قامت بتحويل عدد من قطاعاتها إلى وحدات استراتيجية مستقلة، وإنجازات الأمير سلطان يصعب حصرها في إجابة واحدة كما أسلفت.

● **تزخر السعودية بسجل حافل في تاريخ الطيران المدني، لذلك اهتمت القيادة بتوفير السبل كافة لتحقيق النتائج المتميزة.. فما هي الخطط المستقبلية للحفاظ على هذه الإنجازات واستمرارها؟**

– هناك العديد من السياسات والخطط التي شرعنا في تنفيذها بتوجيه ومتابعة الأمير سلطان، ليس فقط للمحافظة على الإنجازات التي تحققت لقطاع الطيران المدني في السعودية، وإنما أيضاً للتهوض بهذا القطاع ليلعب دوره المنشود في ظل المتغيرات العالمية. ولعلني أذكر منها موضوع تحول رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة، ذات شخصية اعتبارية تدبر أعمالها وفق معايير وأسس تجارية باستقلال مالي وإداري، والذي جاء تنفيذاً لقرار صدر من مجلس الوزراء السعودي، ويمثل هذا القرار نقلة نوعية لهذا القطاع الحيوي المهم، وبداية مرحلة جديدة لما يلعبه من دور ديناميكي في منظومة التنمية الاجتماعية والعمريّة والاقتصادية السعودية. وستكون آثار هذا القرار – إن شاء الله – إيجابية في عمنية الارتقاء بأنظمة وأساليب العمل المتبعة حالياً في قطاع الطيران المدني، كما أن اعتماد الهيئة للأسلوب التجاري في عملياتها سيعطيها مزيداً من المرونة في رفع كفاءة التشغيل، لمواكبة المستجدات والمنافسات الدولية، وتطوير مصادر إيراداتها بما يضمن اعتمادها على نفسها مستقبلاً.

وهناك العديد من المؤثرات التي تجعلنا نتفائل

ثانياً: مواكبة التقدم التقني المتسارع، الذي يشهده العالم اليوم في مجال الأجهزة والأنظمة الخاصة بالملاحة والمراقبة الجوية.

ثالثاً: النمو المطرد في أعداد المسافرين عبر المطارات السعودية، وقد سبق الإشارة إلى مشاريع إنشاء وتوسعة المطارات في السعودية لمواكبة هذه الزيادة.

رابعاً: العولمة والخصخصة، والأجواء المفتوحة، ولا شك أن تحول الرئاسة لهيئة عامة فيه بداية حلول كثيرة لتلك التحديات.

● **الطيران المدني أحد القطاعات التي تسعى إلى ملء كوادرها بالشباب السعودي، ولعل التوجه واضح في ذلك، فما هي الخطط التي تضمن ذلك على المدى البعيد؟**

– دعني أجيب عن هذا السؤال عبر المحاور التالية: أولاً: حظي العنصر البشري (القوى العاملة) من المواطنين السعوديين، باهتمام بالغ من الأمير سلطان، فبذلت الجهود ووضعت الخطط لاستيعاب الكوادر السعودية، وتطوير قدراتها حتى استطاعت أن تضطلع بإدارة وتشغيل المطارات السعودية بكل كفاءة واقتدار وقد حققت نتائج كبيرة والحمد لله، حيث بلغت نسبة

الخطوط السعودية بسجل حافل في تاريخ الطيران المدني، لذلك اهتمت القيادة بتوفير السبل كافة لتحقيق النتائج المتميزة.. فما هي الخطط المستقبلية للحفاظ على هذه الإنجازات واستمرارها؟

– هناك العديد من السياسات والخطط التي شرعنا في تنفيذها بتوجيه ومتابعة الأمير سلطان، ليس فقط للمحافظة على الإنجازات التي تحققت لقطاع الطيران المدني في السعودية، وإنما أيضاً للتهوض بهذا القطاع ليلعب دوره المنشود في ظل المتغيرات العالمية. ولعلني أذكر منها موضوع تحول رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة، ذات شخصية اعتبارية تدبر أعمالها وفق معايير وأسس تجارية باستقلال مالي وإداري، والذي جاء تنفيذاً لقرار صدر من مجلس الوزراء السعودي، ويمثل هذا القرار نقلة نوعية لهذا القطاع الحيوي المهم، وبداية مرحلة جديدة لما يلعبه من دور ديناميكي في منظومة التنمية الاجتماعية والعمريّة والاقتصادية السعودية. وستكون آثار هذا القرار – إن شاء الله – إيجابية في عمنية الارتقاء بأنظمة وأساليب العمل المتبعة حالياً في قطاع الطيران المدني، كما أن اعتماد الهيئة للأسلوب التجاري في عملياتها سيعطيها مزيداً من المرونة في رفع كفاءة التشغيل، لمواكبة المستجدات والمنافسات الدولية، وتطوير مصادر إيراداتها بما يضمن اعتمادها على نفسها مستقبلاً.

وهناك العديد من المؤثرات التي تجعلنا نتفائل

ثانياً: مواكبة التقدم التقني المتسارع، الذي يشهده العالم اليوم في مجال الأجهزة والأنظمة الخاصة بالملاحة والمراقبة الجوية.

ثالثاً: النمو المطرد في أعداد المسافرين عبر المطارات السعودية، وقد سبق الإشارة إلى مشاريع إنشاء وتوسعة المطارات في السعودية لمواكبة هذه الزيادة.

رابعاً: العولمة والخصخصة، والأجواء المفتوحة، ولا شك أن تحول الرئاسة لهيئة عامة فيه بداية حلول كثيرة لتلك التحديات.

● **الطيران المدني أحد القطاعات التي تسعى إلى ملء كوادرها بالشباب السعودي، ولعل التوجه واضح في ذلك، فما هي الخطط التي تضمن ذلك على المدى البعيد؟**

– دعني أجيب عن هذا السؤال عبر المحاور التالية: أولاً: حظي العنصر البشري (القوى العاملة) من المواطنين السعوديين، باهتمام بالغ من الأمير سلطان، فبذلت الجهود ووضعت الخطط لاستيعاب الكوادر السعودية، وتطوير قدراتها حتى استطاعت أن تضطلع بإدارة وتشغيل المطارات السعودية بكل كفاءة واقتدار وقد حققت نتائج كبيرة والحمد لله، حيث بلغت نسبة

الخطوط السعودية بسجل حافل في تاريخ الطيران المدني، لذلك اهتمت القيادة بتوفير السبل كافة لتحقيق النتائج المتميزة.. فما هي الخطط المستقبلية للحفاظ على هذه الإنجازات واستمرارها؟

– هناك العديد من السياسات والخطط التي شرعنا في تنفيذها بتوجيه ومتابعة الأمير سلطان، ليس فقط للمحافظة على الإنجازات التي تحققت لقطاع الطيران المدني في السعودية، وإنما أيضاً للتهوض بهذا القطاع ليلعب دوره المنشود في ظل المتغيرات العالمية. ولعلني أذكر منها موضوع تحول رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة، ذات شخصية اعتبارية تدبر أعمالها وفق معايير وأسس تجارية باستقلال مالي وإداري، والذي جاء تنفيذاً لقرار صدر من مجلس الوزراء السعودي، ويمثل هذا القرار نقلة نوعية لهذا القطاع الحيوي المهم، وبداية مرحلة جديدة لما يلعبه من دور ديناميكي في منظومة التنمية الاجتماعية والعمريّة والاقتصادية السعودية. وستكون آثار هذا القرار – إن شاء الله – إيجابية في عمنية الارتقاء بأنظمة وأساليب العمل المتبعة حالياً في قطاع الطيران المدني، كما أن اعتماد الهيئة للأسلوب التجاري في عملياتها سيعطيها مزيداً من المرونة في رفع كفاءة التشغيل، لمواكبة المستجدات والمنافسات الدولية، وتطوير مصادر إيراداتها بما يضمن اعتمادها على نفسها مستقبلاً.

وهناك العديد من المؤثرات التي تجعلنا نتفائل

ثانياً: مواكبة التقدم التقني المتسارع، الذي يشهده العالم اليوم في مجال الأجهزة والأنظمة الخاصة بالملاحة والمراقبة الجوية.

ثالثاً: النمو المطرد في أعداد المسافرين عبر المطارات السعودية، وقد سبق الإشارة إلى مشاريع إنشاء وتوسعة المطارات في السعودية لمواكبة هذه الزيادة.

رابعاً: العولمة والخصخصة، والأجواء المفتوحة، ولا شك أن تحول الرئاسة لهيئة عامة فيه بداية حلول كثيرة لتلك التحديات.

● **الطيران المدني أحد القطاعات التي تسعى إلى ملء كوادرها بالشباب السعودي، ولعل التوجه واضح في ذلك، فما هي الخطط التي تضمن ذلك على المدى البعيد؟**

– دعني أجيب عن هذا السؤال عبر المحاور التالية: أولاً: حظي العنصر البشري (القوى العاملة) من المواطنين السعوديين، باهتمام بالغ من الأمير سلطان، فبذلت الجهود ووضعت الخطط لاستيعاب الكوادر السعودية، وتطوير قدراتها حتى استطاعت أن تضطلع بإدارة وتشغيل المطارات السعودية بكل كفاءة واقتدار وقد حققت نتائج كبيرة والحمد لله، حيث بلغت نسبة



أصبحت مطاراتنا مراكز حضارية ومدناً قائمة بذاتها.. ولا نية لتحويل الإقليمية منها إلى دولية حالياً



ملف خاص

هناك توجه إلى توسيع نشاط بعض المحطات الإقليمية إلى الخدمة الدولية؟

- كما هو معلوم أن هناك أربعة مطارات دولية في السعودية، ضمن منظومة 27 مطارا تخدم الحركة الداخلية والدولية، وأن توسع نشاطات المحطات الإقليمية إلى الخدمة الدولية أمر يعتمد على العديد من العوامل، أهمها توافر الحركة الدولية من وإلى تلك المنطقة. وعلى ذلك، متى ما توافرت الحركة التي تتطلب توسيع نشاط أي محطة إقليمية إلى دولية، فإن ذلك سيخضع للدراسات اللازمة لتوسيع النشاط، ويتقرر بناءً على نتائج تلك الدراسات ما هو مناسب.

• شركات الطيران المدني العالمية واجهت مشكلات عدة خلال الأعوام القليلة الماضية، ما أدى إلى إعلان عدد منها الإفلاس، والبعض الآخر لجأ إلى الاندماج مع شركات أخرى، واضطر البعض منها إلى تخفيض أعداد الموظفين إلى غير ذلك من الإجراءات التي اتخذتها تلك الشركات لمواجهة ذلك الوضع، مما حثت تلك الظروف التي أثرت في الاقتصاد العالمي، فقد أخذت الخطوط السعودية العديد من الإجراءات التي ضمنت بحمد الله استمرار خدماتها بالمستوى الذي نتطلع إليه، ومن ذلك التوسع في الشبكة الدولية (الموسمية)، لتصل العديد من المواقع الجديدة لأجناد حركة الحج والعمرة، وزيادة السعة المقعدية للقطاعات الدولية ذات الطلب المرتفع والربحية العالية، كذلك السعة المقعدية المعروضة وعدد الرحلات للمحطات الإقليمية والدولية.

• حرص الأمير سلطان على تخصيص الطيران المدني السعودي وفق دراسات وتوصيات الخبراء، وبشكل تدريجي وأسلوب علمي لا يؤثر في العملية التشغيلية ومستوى الخدمات، فما هي آخر المستجدات حول هذا الموضوع؟

- وفقاً لتوجيهاته، فإننا نتحرك وفق خطط مدروسة تضع ضمن أهدافها أولويات مهمة، وهناك العديد من الخطوات التي تم تنفيذها لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال، ويأتي في مقدمتها تحول رئاسة الطيران المدني إلى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وذلك بموجب قرار صدر من مجلس الوزراء، وتنفيذاً لهذا القرار تم وضع برنامج للتحول بالتعاون مع شركة استشارية إدارية عالمية تتميز بخبرة كبيرة في هذا المجال، وهي شركة (بوزلن هاميلتون)، وقد حطت العديد من الخطوات لتنفيذ هذا البرنامج، إذ ستدير الهيئة أعمالها وفق معايير

توطين الوظائف أكثر من 90%، أما العمالة التابعة للشركات المتعاقد مع الهيئة، فقد تم وضع برنامج لسعودة الوظائف التي يشغلها غير السعوديين، وتم إلزام المقاولين بهذا البرنامج.

ثانياً: طبيعة عمل الطيران المدني تعتمد على تقنيات عالية، والكثير من المهام والمسؤوليات لا تقبل التجربة والخطأ، لما قد يترتب عليه من خسائر في الأرواح والممتلكات، لذلك وضعنا في الاعتبار أن تتوافر في القوى العاملة السعودية المؤهلات المطلوبة، لأداء تلك المهام وتحمل المسؤوليات المتعلقة بها.

ثالثاً: صناعة الطيران المدني تشهد قفزات متلاحقة، سواء فيما يتعلق بمرافق وتجهيزات المطارات، أو في الأنظمة الملاحية، أو صناعة الطائرات، أو حتى في المقاييس والمعايير الدولية التي تنظم هذه الصناعة، لذلك وضعنا تلك الحقائق في الاعتبار عندما أعدت الخطط اللازمة لتطوير القوى العاملة السعودية، حتى تصبح قادرة على مواكبة هذه التطورات أو تلك القفزات التقنية، وقد قامت خطط التدريب على قاعدتين أساسيتين هما: أن عملية السعودة هدف استراتيجي للهيئة، وأن تدريب القوى العاملة هو عملية مستمرة ذات حلقات متصلة.

• هل يوجد توجه إلى زيادة القبول في تدريب الطيارين السعوديين، خصوصاً أن ذلك مطلب مهم لدعم الشباب السعودي؟

- نعم هناك توجه إلى زيادة القبول في تدريب الطيارين السعوديين، بما يواكب الزيادة والتوسع في الاحتياجات التشغيلية، وهذا ما تم في العام الماضي 2006، فقد تمت زيادة أعداد الطيارين المقبولين، وتوجد خطة معتمدة لمضاعفة الأعداد في الأعوام المقبلة، خصوصاً في ظل ما تشهده المنطقة من منافسة في هذا المجال الحيوي.

• تعد محطات الطيران السعودي هي الأفضل من حيث التجهيزات والاستعداد إلى التطور، فهل

توجيهات ولي العهد

تصدت لعجلة التقدم

التقني المتسارع وتحديات الطيران المدني في العالم.

توطين الوظائف في

الخطوط السعودية وصل

إلى أكثر من 90%

وضعنا خططنا للإسراع

في خطوات تخصيص

خدمات النقل الجوي.

أكاديمية الأمير سلطان

لعلوم الطيران تسعى

إلى تحقيق الاكتفاء

الذاتي في إعداد

الطيارين السعوديين.

تجارية، الأمر الذي يوفر المناخ المناسب الذي يتيح المزيد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في كافة الخدمات والأنشطة بالمطارات. فضلاً عن تعزيز القدرة على التخطيط وتحويل المشاريع، ما سيبني لصانعي القرار قدراً أكبر من المرونة اللازمة للاستفادة من الإيرادات، ومن المنتظر إن شاء الله تعالى أن يحقق هذا التحول العديد من الأهداف والفوائد، بخلاف ما ذكرته بشأن إتاحة الفرصة الاستثمارية للقطاع الخاص، مثل تحقيق المزيد من المرونة في الأداء ورفع كفاءة التشغيل، وتحقيق المزيد من الإيرادات المالية، وذلك بتطوير مصادر الدخل المتوافرة، وإيجاد المزيد من المصادر الأخرى، ما يضمن اعتماد الهيئة على نفسها مستقبلاً، وهو ما سيخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة. كذلك ستمكن الهيئة من وضع جداول الرسوم والأجور بالشكل الذي يتواءم مع تطلعاتها، وتجنب النفقات غير الضرورية، أو تخفيضها، وعلاوة على ذلك فإن عملية التحول ستنتج عنها سرعة الاستجابة للمتغيرات العالمية، خصوصاً في مجال المنافسة.

وبموجب التحول سائف الذكر؛ شرعت الهيئة في تطبيق أسلوب الـ BOT وأسلوب الـ BT0، وهما من الأساليب القريبة من التخصص، وكان آخر الإنجازات في هذا المجال موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني برئاسة الأمير سلطان على ترسية مشروع توسعة وإعادة تأهيل مجمع صالات الحج بمطار الملك عبد العزيز الدولي على إحدى الشركات الوطنية، المتضامنة مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في تشغيل المطارات (SAUDI FOREIGN JOINT VENTURE)، حيث سيتم توقيع اتفاقية إنشاء وإعادة ملكية وتشغيل (BT0) بين الهيئة والمجموعة لمدة (20) عاماً. وينطوي المشروع على إنشاء مباني جديدة، يمكن من خلالها استيعاب الزيادة في أعداد الحجاج والمعتمرين، والمتوقعة



من تناقص كبير وتطور في اقتصاديات هذه الصناعة، ومن ذلك تحرير الأجواء بين الدول، ونشوء شركات طيران جديدة في المنطقة، ومنها شركات منخفضة التكاليف، إضافة إلى زيادة الإقبال على النقل الجوي كوسيلة مريحة وسريعة للمواصلات بين الدول، في ظل ما تشهده السعودية من نمو اقتصادي كبير وموقع جغرافي مهم بين الشرق والغرب ووجود الحرمين الشريفين فيها، وسيكون التوجه نحو وضع خطة لتحديث الأسطول وتحسين الخدمات والعمل على رفع معدل الأداء التشغيلي، وزيادة الإيرادات واستخدام الأنظمة الآلية والتقنية المتطورة، لربط أعمال جميع القطاعات وتحسين إجراءات الحجز وتوفير المقاعد والرحلات والدخول في أسواق تنافسية ومجدية اقتصادياً.

● **لأكاديمية الأمير سلطان علوم الطيران دور بارز في تخريج عدد من الكوادر السعودية المؤهلة، وذلك وفق أحدث التطورات التكنولوجية الحديثة، حتى ارتقت أن تكون الأكاديمية الأولى المؤهلة في الشرق الأوسط مقارنة بمثيلاتها، فما هي الخطط المستقبلية لمثل هذه الأكاديمية حتى ترتقي إلى المنافسة مع مراكز التدريب العالمية؟**

– تعد أكاديمية الأمير سلطان علوم الطيران صرحاً تدريبياً عالمياً، حيث تقدم أحدث برامج التدريب على الطيران، وعلى نظم سلامة النقل الجوي وبرامج صيانة الطائرات لمنسوبي الخطوط الجوية السعودية، وبعض شركات الطيران الأخرى، مع إمكانية كبيرة لتقديم خدمات التدريب لمن يرغب من شركات الطيران في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. ولتعزيز مكانة هذه الأكاديمية الرائدة، يتم وفق خطط تطويرية علمية وبمنظور تجاري، العمل على تطوير قدراتها الاستيعابية التقنية، وزيادة عدد الأجهزة التدريبية لأحدث الطائرات، مع تطبيق أحدث النظم التدريبية في مجال سلامة الطيران وإجراءات وقوانين النقل الجوي وأنظمة العمليات الجوية، إضافة إلى أحدث البرامج العالمية في صيانة الطائرات الحديثة. وبذلك تحقق هذه الأكاديمية للخطوط السعودية: الاكتفاء الذاتي في برامج إعداد الطيارين والمتخصصين في نظم السلامة الجوية وصيانة الطائرات، ما يعزز المكانة التنافسية للمؤسسة بين كبرى شركات الطيران في العالم.

● **كلمة أخيرة تود أن تضيفها لهذا اللقاء الخاص بالملحق الذي تنوي (المجلة) طرحه عن ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز؟**

– إذا كان من إضافة في هذا الصدد: فإني أعيد مذكرته سلفاً في بداية اللقاء لأؤكد: إن حيز وقت مثل هذه اللقاءات لن يعطي حق وقدر شخصية متميزة مثل شخصية وإنجازات الأمير سلطان بن عبد العزيز، حفظه الله ورعاه، فما لا يدرك كله لا يترك جله ■

مشروع تحديث مطار الملك عبد العزيز برفع طاقته الاستيعابية إلى 80 مليون مسافراً سنوياً



للمعمل والاستثمار في مجال النقل الجوي الداخلي في الوقت الراهن، وإتاحته مستقبلاً أيضاً للنقل الجوي الدولي، وبناءً على ذلك تقدمت (6) شركات في منافسة طرحتها الهيئة، وشكلت لجنة لتقييم عروض تلك الشركات، وتم اختيار كل من شركة الوشكان المحدودة (سما) وشركة (ناس)، ومنحت الهيئة كلا منهما الترخيص اللازم، وبذلك أصبحت هناك شركتان تعمل كل منهما في مجال النقل الجوي الداخلي إلى جانب الخطوط الجوية السعودية.

ولا شك أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها حكومة خادم الحرمين الشريفين لفتح قطاع النقل الجوي أمام القطاع الخاص، سيكون لها المردود الكبير، سواء على الاقتصاد الوطني أو المستهلك، أما مشروع تخصيص المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، فبناءً على توجيهات ولي العهد وضمان هدفنا الاستراتيجي لتسريع بخطوات التخصص، وذلك بالقيام بتحويل الوحدات غير الأساسية في الخطوط السعودية إلى وحدات استراتيجية، وفصلها عن المؤسسة بالتزامن مع إجراءات التخصص ونحوها إلى شركات، وفي ضوء نشوء هذه المنظومة من الشركات تشكل الشركة القابضة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ولقد بدأت الخطوط السعودية بالإعلان عن تخصيص قطاع التمويل، ومن ثم يليه قطاع الشحن، ثم خدمات المناولة الأرضية، والخدمات الفنية على التوالي في غضون الأشهر القادمة، وبعد ذلك سيتم استكمال متطلبات إعداد وتجهيز أكاديمية الأمير سلطان علوم الطيران، لتصبح وحدة استراتيجية مستقلة قابلة للتخصص، كذلك استكمال متطلبات الوحدة الأساسية للطيران، وجار العمل على وضع أهداف وخطط استراتيجية واضحة والمعالم للسنوات القادمة، في ضوء ما تشهده خدمات النقل الجوي

خلال العشرين عاماً المقبلة، وعلى أن تشمل الصالات الجديدة على أجهزة وتقنيات حديثة تمكنها من تقديم أعلى مستويات الخدمة وفق المعايير الدولية.

كما وافق المجلس على ترسية مشروع إنشاء وتشغيل محطة جديدة لنحلية المياه بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة على شركة (SETE TECHNICAL SERVICES)، بالتزامن مع شركة الحاج علي عبد الله رضا وشركاه المحدودة، وشركة (WTD) الإيطالية، حيث سيتم توقيع عقد إنشاء وتشغيل وإعادة ملكية (BOT) بين الهيئة والشركة الفائزة لمدة عشرين عاماً، ويشتمل المشروع على التصميم الهندسية لبناء محطة تحلية مياه جديدة، تعمل بنظام التناضح العكسي، ذات قدرة إنتاجية تبلغ (30.000) متر مكعب يومياً، خلال (8) سنوات، وحسب حاجة المطار التشغيلية، والمشروعان المذكوران ضمن المشاريع التي تم استعراضها واعتمادها للتخصص من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى، كما أن الهيئة العامة للطيران المدني اشركت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التابعة للبنك الدولي في عملية طرح هذين المشروعين الحيويين على القطاع الخاص، كما أن عقود تشغيل وصيانة المطارات، التي تقدر قيمتها بأكثر من بليون ريال سنوياً، تطرح في مناقصات عامة كل ثلاث سنوات، تتنافس عليها شريحة كبيرة من المقاولين، ويشكل ذلك خطوة نحو التخصص، كذلك امتيازات الفنادق وعقود شركات تشغيل مواقف السيارات ومكاتب تأجير السيارات والبنوك والمطاعم والمحلات التجارية، وغير ذلك من الأنشطة التجارية ذات الطبيعة الاستثمارية في جميع المطارات، فهي جميعاً تدار وتستثمر من قبل القطاع الخاص، ومن أهم الأساليب التي تأتي في إطار خطوات الهيئة العامة للطيران المدني نحو التخصص: قرار مجلس إدارة الهيئة برئاسة الأمير سلطان القاضي بالموافقة على الترخيص للشركات الوطنية الخاصة



حرس الأمير سلطان على أن ترتبط المناطق السعودية بشبكة من المطارات الإقليمية التي تسهل التنقل بينها